الوثائق الاسرائيلية؛ وفي كل مكان يرد رقم الصفحة دون الاشارة الى المصدر، فالقصد هذه الوثائق). وانطلاقاً من هذا الموقف، راح الصهيونيون يسعون، رسمياً وعلنياً على الأقل، للعمل على تنفيذ هذا القرار، من خلال مطالبة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها بتنفيذ التزاماتهم بموجبه، بينما اتجهوا حقيقة، استناداً اليه، الى انشاء دولة يهودية على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين.

الجبهة السياسية

على الرغم من الحماس الذي سيطر على معظم الدوائر الصهيونية، في فلسطين وخارجها، اثر صدور قرار التقسيم، سرعان ما اتضح لكبار المسؤولين الصهيونيين، إثر تقييم عملي لوضعهم العام، ان مسألة قيام دولة يهودية في فلسطين، استناداً الى ذلك القرار أو انطلاقاً منه، ليست عملية سهلة، ولا مضمونة، نظراً للصعوبات الجمة التي تعترضها، دولياً واقليمياً وداخلياً.

فعلى الصعيد الدولي، اتضح أنه من بين الدول الأربع الكبرى، التي كان استمرار تأييدها ضرورياً لتحريك آلة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لضمان اقامة الدولة اليهودية أو للمساعدة على ذلك، أو للمساهمة فيه، كان الاتحاد السوفياتي الدولة الوحيدة التي أيدت بحزم قرار التقسيم، ولم يكن على استعداد للتراجع عنه أو للموافقة على ادخال تعديلات عليه، ومعه كافة دول المعسكر الاشتراكي (ص ١٠٠). وأساس هذا الموقف السوفياتي هو السعي الى اخراج البريطانيين من فلسطين، من خلال تقسيمها واقامة دولتين مستقلتين فيها، وبالتالي تقليص النفوذ الاستعماري البريطاني في العالم العربي بعامة، خصوصاً بعد أن راح البريطانيون يعيدون تنظيم تواجدهم وقواعدهم، وتدعيم مراكز نفوذهم في المنطقة، في ضوء الأوضاع المستجدة التي نشأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك يبدو ان السوفيات كانوا على قناعة بأن تقسيم فلسطين، رغم مساوئه، هو أكثر الحلول قبولاً.

وكان موقف السوفيات، في تأييدهم للتقسيم، واضحاً وثابتاً للغاية؛ اذ انهم عارضوا كافة المحاولات الهادفة لتأجيل تنفيذه، أو التي قد تؤدي الى ذلك. فعلى سبيل المثال، وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨، عارض أندريه غروميكو، وهو آنذاك مندوب الاتحاد السوفياتي الدائم في الأمم المتحدة، توسيع نطاق المشاورات حول قضية فلسطين التي كانت تجري بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكي تضم أيضاً ممثلي الأطراف المعنية، كالوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا، لأن ذلك قد يؤدي الى تأجيل تنفيذ قرار التقسيم. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، عارض غروميكو أيضاً الاقتراح الأميركي الداعي الى عقد دورة طارئة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، للبحث في مسألة «حكومة فلسطين في المستقبل» (أنظر أدناه). ثم صوت، ومعه مندوبا يوغوسلافيا واورغواي، ضد هذا الاقتراح، وذلك يوم ١٦ نيسان (أبريل)، لأنه لا حاجة، حسب رأيه، لدعوة تلك الدورة الطارئة للبحث مجدداً في المسألة الفلسطينية. وفي جلسة مجلس الأمن، المنعقدة بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل)، قدم رئيس المجلس مشروع قرار لايقاف اطلاق النار في فلسطين، يدعو، من بين ما يدعو اليه، الأطراف المعنية الى الامتناع عن استيراد السلاح الى البلد،